

INFCIRC/826

١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

# نشرة إعلامية

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وردت من  
البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة فيما  
يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين،  
(الذي عُقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)

تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة أرفق بها البيان الذي أدلى به معالي الدكتور علي أكبر صالحى، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين، الذي انعقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وبناءً على طلب البعثة الدائمة، يعمّم طيه نص البيان للإحاطة.

## جمهورية إيران الإسلامية

البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة

البيان الذي أدلى به معالي الدكتور علي أكبر صالحى،  
وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية خلال  
الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين

(نيويورك، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)

-----  
"بسم الله الرحمن الرحيم"

السادة الرؤساء المشاركون المبدّلون؛

أتقدم بالشكر إلى سعادة الأمين العام لعقد هذا الاجتماع.

وأود الإعراب مجدداً عن تضامننا مع اليابان إزاء الخسائر الناجمة عن الزلزال والتسونامي وحادث محطة فوكوشيما للقوى النووية.

وأضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به معالي وزير خارجية كوبا نيابةً عن حركة عدم الانحياز.

إنه لشرف بالنسبة لي كأكاديمي وعالم نووي وبوصفي الرئيس السابق لهيئة الطاقة النووية ووزير الشؤون الخارجية الحالي لجمهورية إيران الإسلامية، أن أدلي بكلمة أمام هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين.

إن إيران قد وضعت خطة لتوليد ٢٠٠٠٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء النووية خلال السنوات العشرين المقبلة، وهي تطبّق معايير الأمان الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعكف باستمرار على تعزيز قدراتها الوطنية ذات الصلة.

ولقد بدأنا الإجراء القانوني الداخلي للانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي.

ودخلت محطة بوشهر الإيرانية للقوى النووية حيز التشغيل مؤخراً، حيث كان تطبيق أعلى معايير الأمان في هذه المحطة وسيظل دائماً على رأس أولوياتنا.

وقد أقرت الوكالة، بعد استقصاء واسع لتدابير الأمان التي تطبّقها إيران، بأن محطة بوشهر للقوى تتمتع بمعايير أمان مماثلة لغيرها من محطات القوى النووية الحديثة والمتقدمة في جميع أنحاء العالم.

وإنه لمن دواعي الفخر البالغ والشرف الرفيع بالنسبة لنا أن هذه التدابير جميعها، كغيرها من الأنشطة النووية في بلدي، يضطلع بها بجسارة فريق من العلماء النوويين الشبان في إيران.

وإنني إذ أعتنم هذه الفرصة، أود أن أشيد بروح هؤلاء العلماء الذين استشهدوا في محاولات إرهابية عدّة مخطّطة ومدعومة من قبل بلدان غربية وتوابعها.

وعلى الرغم من أن نبض قلوب أولئك العلماء الشباب الأحباء قد توقف، فإن العمل الذي بدأوه، بما في ذلك في مجال الأمان النووي، لم ولن يتوقف أبداً، رغم كل الخطط والمؤامرات الشيطانية والعقوبات غير المشروعة وغيرها.

إن الطاقة النووية، كمصدر نظيف قابل للحياة وغير مضر بالبيئة والمناخ، تتسم بثقل متزايد الأهمية في خطط البلدان الرامية إلى تنوع الطاقة.

وتؤكد هذه الحقيقة على أهمية موضوعين ألا وهما: أولاً: إعمال حق الدول غير القابل للتصرف في مجال الطاقة النووية السلمية، بما في ذلك تطوير دورة وقود نووي كاملة وتوليد القوى النووية، ثانياً: ضمان تطبيق أعلى معايير الأمان النووي على الصعيد العالمي.

إننا نؤكد على دور التبادل الحر والمفتوح للمعلومات التقنية والتكنولوجية بين الدول في تعزيز الأمان النووي العالمي، فضلاً عن المساهمة في تطوير الطاقة النووية واستخدامها بشكل مأمون، بما في ذلك التشغيل المأمون لمحطات القوى النووية.

ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار القيود التي لا مبرر لها على الصادرات من هذه البنود إلى البلدان النامية، مما يؤثر سلباً على القدرة الوطنية لتلك البلدان في مجالات الأمان النووي.

وكما أظهر حادث فوكوشيما، فإن أي خلل في مجال الأمان النووي من شأنه أن يؤدي إلى سقوط ضحايا على نطاق واسع من دون تعويض مناسب. ونتيجةً لذلك، ينبغي ألا تكون هناك قيود من أي نوع على نقل التكنولوجيات وتبادل المعلومات ذات الصلة بالأمان النووي.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الدول المتقدمة إلى الوفاء بمسؤولياتها الخاصة بالسماح للبلدان النامية بأن تشارك، دون تمييز أو تسييس وإلى أقصى حد ممكن، في نقل المعدات والمواد النووية والمعلومات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك في مجال الأمان النووي.

وبالمثل، فإننا ندعو الوكالة للاضطلاع بمسؤوليتها القانونية طبقاً لنظامها الأساسي بالتعاون الكامل مع الدول الأعضاء بشأن جميع القضايا المتعلقة بالأمان النووي، بما في ذلك من خلال تيسير الحصول، دون تمييز من أي نوع، على أفضل التكنولوجيات والخبرات المتاحة عالمياً في مجال الأمان النووي.

وعلاوةً على ذلك، نشير إلى الطابع التقني الذي تتسم به مسألة الأمان النووي والأمن النووي، وبينما نؤكد على الدور المحوري والحصري للوكالة في هذه المجالات في إطار منظومة الأمم المتحدة، فإننا نشدد على ضرورة أن يتم تناول هذه المواضيع التقنية حصراً داخل الوكالة. كما نحذّر أيضاً من مغبة أي محاولة للتعدّي على ولاية الوكالة واختصاصها ودورها المركزي في مجال الأمن النووي، وندعو إلى نبذ مثل هذه المحاولات.

ويشاطر وفد بلدي وجهات النظر المعرب عنها من قِبَل معظم الوفود بأن المسؤولية الأساسية عن الأمان النووي والأمن النووي تقع على عاتق كل دولة على حدة.

وإننا، إذ ندعم إنفاذ معايير الأمان النووي وتعزيز ثقافة الأمان النووي في جميع أنحاء العالم، نعتقد أنه لا يجوز أن تُستخدَم مثل هذه التدابير كذريعة أو سَدِّ لانتهاك أو إنكار أو تقييد حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية.

أشكر السادة الرؤساء المشاركين.